○ مواطنون هبوا لدعم الشعب السوري في محنته. ○

### أعضاء المجلس الوطني السوري:

# دعم لا محدود للحفاظ على الاستقرار الإقليمي

*عبدالله الغضوي (جدة)*

أكد الدكتور سداد العقاد مسؤول المكتب الإعلامي في المجلس الوطني السوري أن المملكة من أوائل الدول الداعمة للحق السوري في الحرية واختيار من يحكمه، لافتا إلى أن المملكة وقفت إلى جانب الشعب السوري منذ بداية الأزمة، موضحا أن هذا الموقف نابع من حرصها على الاستقرار العربي والإقليمي.

وأضاف في تصريح لـ«عكاظ» بمناسبة اليوم الوطني الـ٨٢ أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قال في خطابه الخاص حول سورية في ٧ أغسطس العام الماضي: «إن ما يحدث في سورية لا تقبل به المملكة، فالحدث أكبر من أن تبرره الأسباب، بل يمكن للقيادة السورية تفعيل إصلاحات شاملة سريعة، فمستقبل سورية بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن تختار بإرادتها الحكمة ، أو أن تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع . لا سمح الله». كان الحل الأمثل للأزمة السورية. مبينا أن هذا الخطاب كان آنذاك طوق النجاة لسورية.

وأشار إلى أن المملكة بحكم مسؤولياتها التاريخية حيال الأمتين العربية والإسلامية، تعمل وبشكل حثيث على إرساء قواعد الأمن والاستقرار على المستويات كافة، منوها بما يقدمه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من جهود من أجل حماية المنطقة من الأخطار الخارجية وكذلك المتمثلة بالإرهاب.

من جهته، أفاد عضو المجلس الوطني أديب الشيشكلي في تصريح لـ«عكاظ» أن المملكة تعتبر حجر الزاوية الرئيس في توازنات الاستقرار العربي والإقليمي، مبينا أن جهود المملكة في مكافحة الإرهاب بمثابة أساس يمكن البناء على أساسه.

وقال الشيشكلي، لا أحد يستطيع تجاهل دور المملكة الفاعل على مستوى صيانة الأمن العالمي، إذ تملك المملكة كل أدوات الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، موضحا أن الاستقرار في المنطقة بات ضرورة ملحة تفرضها اضطرابات المنطقة العربية.

وأضاف طالما كانت المملكة عمود الاستقرار والأمن بالنسبة لدول التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى.. متابعا القول: إن العمل مع المملكة من قبل كل الدول الأخرى يجنب المنطقة الكثير من الاضطرابات... وهذا يفسر في الوقت ذاته سبب العلاقات الاستراتيجية بين المملكة والدول الأخرى، إذ إن المملكة صانع حقيقي للاستقرار الإقليمي.

أما الدكتور رضوان زيادة عضو المجلس الوطني السوري، أكد في تصريح لـ«عكاظ» بمناسبة اليوم الوطني الـ٨٢ أن العالم بأسره يجمع على أن للمملكة دورا استراتيجيا لا يمكن الاستغناء عنه في توطيد الاستقرار العالمي.

وأشار إلى جهود المملكة على المستوى الداخلي والخارجي في مكافحة الإرهاب، معتبرا أن الأمن الإقليمي والعالمي كل لا يمكن تجزئته، ومن هنا تدرك المملكة أن الأمن العالمي والعربي جزء من أمنها الداخلي.

واعتبر أن مرور ٨٢ عاما على تأسيس المملكة، تلازما مع الإنجازات الكبيرة على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، يعتبر فخرا كبيرا وإشارة إلى مستوى النمو المتوازن إلى مصاف الدول المتقدمة.

### محللون سياسيون سوريون لـ عكاظ

# للمملكة دور حيوي في تعزيز الأمن

*مها محمد غسان (جدة)*

ثمن حسين جمو المحلل السياسي جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في مجالات التنمية والتطوير في المملكة، لافتا إلى أن حنكة القيادة ساهمت في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة.

وأوضح جمو في تصرحات لـ«عكاظ» بمناسبة اليوم الوطني الـ ٨٢ أن الملك عبدالله هو القائد الوحيد في العالم الإسلامي الذي لديه الرصيد والمقدرة في تقديم سلام شامل في المنطقة، بالإضافة إلى سعيه في حل القضية الفلسطينية. مشيرا إلى أن المملكة في مخططاتها الاستراتيجية وبصفتها منتجا عملاقا للطاقة لها ثقل سياسي كبير في العالم العربي، وتلعب دورا مهما في صياغة مستقبل العالم الإسلامي.

من جهته، أشاد حسن حسن خبير في شؤون الشرق الأوسط بقدرة الملك عبدالله الدائمة على إيجاد الحل الأمثل لنهضة الأمة الإسلامية وقوتها وتماسكها وذلك بالتضامن والتسامح والاعتدال والوقوف صفا واحدا أمام كل من يحاول المساس بأمن المنطقة.

وأضاف في تصريح لـ«عكاظ» أن حرص خادم الحرمين الشريفين على الأمة الإسلامية وما تمر به نابع من واجبه الديني ومكانة المملكة وقيادتها الإسلامية والدولية، حيث لم يترك مجالا يخص ويهم المسلمين إلا واهتم به، إلى جانب دعمه جميع ما يوحد كلمة المسلمين من أجل ترسيخ الاستقرار والأمن في المنطقة.

وأكد حسن أن هذا ليس بغريب على قادة هذه البلاد قبلة المسلمين منذ توحيدها على يد المؤسس الملك عبدالعزيز (رحمه الله) الذي كان للمسلمين نصيب أكبر من اهتمامه ودعم قضاياهم والدفاع عنها.

موضحا بأن التاريخ والواقع يقفان شاهدين على أن استقرار المملكة أمر راسخ وثابت، وأنها فوق كل الاضطرابات، وقد عبرت البلاد تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين كثيرا من الصعاب الداخلية والخارجية، حيث مضت السعودية منذ عهد الملك عبدالعزيز وحتى عهد الملك عبدالله في مسيرة مستمرة من الاستقرار والتطوير والاعتدال في القرارات الداخلية والخارجية جنبت الدولة والمواطنين كل مغامرات الآخرين وشعارات المتحمسين، وركزت على الوطن والمواطن.

فيما قال عمر عبدالمجيد الكاتب والصحفي السوري إن المملكة تتبع سياسة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حيث تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية - تاريخية - دينية - اقتصادية - أمنية - سياسية، وضمن أطر رئيسية أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.

وأضاف عبدالمجيد أن السياسة الخارجية للمملكة في دائرتها العربية ترتكز على مبادئ وأسس ثابتة منها حتمية الترابط بين العروبة والإسلام، فالمملكة تمتاز بكونها مهد الإسلام ومنبع العروبة، وهذا تأكيد سعودي دائم منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه) وأبنائه من بعده، إلى جانب ضرورة التضامن العربي بما يقتضيه ذلك من التنسيق بين الدول العربية بهدف توحيد المواقف العربية وتسخير كل الإمكانيات والموارد التي تملكها الدول العربية لخدمة المصالح العربية، بالإضافة إلى الواقعية والمتمثلة في البعد عن الشعارات والمزايدات المضرة لأمن واستقرار العالم العربي، والبعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

منوها بالتزام المملكة بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة أشكالها، مشيرا إلى مكانة المملكة ومصداقيتها في محيطها العربي، وما تتسم به سياستها من توازن وعقلانية، فقد لعبت دورا مهما كوسيط نزيه ومقبول لحل الخلافات العربية (الداخلية والإقليمية) انطلاقا من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضامن العربي. وقامت بجهود توفيقية عظيمة هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تفت عضد ووحدة الصف العربي.

○ توزيع المساعدات الإغاثية على الشعب السوري. ○

# المملكة .. الأكثر أمناً وسط بيئة مضطربة

*مها محمد غسان (جدة)*

تبدو المملكة من أكثر دول المنطقة استقرارا وأمانا وسط بيئة سياسية مضطربة، إذ تحرص في المجال الدولي على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي، والتي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السياسي على صعيد المجتمع الدولي، لذا تحاول المملكة أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية آخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات.

وتعتز المملكة بكونها أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م، انطلاقا من إيمانها العميق بأن السلام العالمي هدف من أهداف سياستها الخارجية، فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي.

وإيمانا من المملكة بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية عموما في سبيل رقي وازدهار المجتمع الدولي في كافة المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليين، فقد انضمت المملكة إلى كل هذه المنظمات وحرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها.

ويمكن القول إن السياسة الخارجية للمملكة في المجال الدولي تستند على أسس ومبادئ مستقرة وواضحة ومنها حرص المملكة على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها وقواعد القانون الدولي التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة، بالإضافة إلى التزام المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وشجب العنف وجميع الوسائل التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم، إلى جانب الحرص على استقرار أسواق النفط العالمية، والسعي لتنمية التجارة الدولية على أسس عادلة ومن خلال أسس اقتصاديات السوق الحر.

كما أن السياسة الخارجية تصبغ بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم.

ويمكن إيجاز الثوابت والمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية السعودية عموما في الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها دستورا للمملكة العربية السعودية إلى جانب احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية، هذا إلى جانب العمل من أجل السلام والعدل الدوليين، ورفض استخدام القوة والعنف وأية ممارسات تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان.

كما أن الالتزام بقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية والثنائية واحترامها سواء كان ذلك في إطار المنظمات الدولية أو خارجها، من أهم أسس ومبادئ سياسة المملكة الخارجية، وهذا بالطبع من قواعد الأمن الداخلي والأمن الإقليمي والعربي عموما باعتبار مسألة الأمن مسألة متكاملة من النواحي كافة.

ومن أسس ومبادئ سياسة المملكة الخارجية أيضا الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية من خلال الدعم المتواصل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، إلى جانب عدم الانحياز ونبذ المحاور والأحلاف التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير وحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس، بالإضافة إلى تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق النفط، نظرا للثقل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحب أكبر احتياطي نفطي في العالم.